الأمم المتحدة S/PV.6967

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٦٧**

الأربعاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون	(توغو)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيدة أويارزابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	باكستان	السيد ترار
	جمهورية كوريا	السيد بارك يونغ مين
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد قديري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/261)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1333434 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/261)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد نيكولا تيانغاي، وأطلب من موظف المراسم، اصطحابه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد نيكولا تيانغاي، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/261، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوغت.

السيدة فوغت (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بمجلس الأمن على اهتمامه المنصب على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ بداية الصراع هناك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وخاصة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٤ آذار/مارس ضد حكومة فرانسوا بوزيزي وما صاحب ذلك من تدهور للأمن في البلد ككل. وجرى تتبع مداولات المجلس باهتمام كبير داخل البلد وفي المنطقة. ولدى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى توقعات كبيرة فيما يخص نتائج هذا الجلسة بعينها، نظرا لوجود شعور متزايد باليأس لدى الشعب، الذي لا يرى خلاصا فوريا من المحنة التي يواجهها. وثمة توقعات بأن المجتمع الدولي سيظهر تضامنا مع محنته، ويتخذ قرارا بشأن بعض التحديات الواضحة لوضع حد للإفلات من العقاب، الذي أطلقت بسببه الجماعات المسلحة العنان لموجة إرهاب طالت مجمل السكان.

يقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2013/261) تحليلا للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ بدء هجوم سيليكا في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويؤكد أثر التمرد على الشعب؛ وقدرة الدولة وهياكلها ؛ فيما يخص الأمن وحقوق الإنسان، وفيما يخص الحالة الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الطبية؛ وفيما يخص إمكانية الحصول على الغذاء والاحتياجات والخدمات الأساسية، إلى جانب ارتفاع خطر المجاعة في حال استمرار الحالة الراهنة. ويحلل التقرير أيضا الآثار الإقليمية لتمرد سيليكا.

يؤكد الأمين العام في التقرير أنه حتى في أحسن الأوقات، كانت قدرة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى وهياكلها غير متطورة، بينما كانت الخدمات الصحية المقدمة على مستوى الطوارئ، مماثلة لحالات شوهدت في بلدان شهدت صراعات لفترة طويلة. لكن حتى تلك المرافق قد اختفت الآن تقريبا. وانهارت بيئة حقوق إنسان صعبة سلفا، اتسمت بارتكاب انتهاكات منهجية

للحقوق حتى من قبل موظفين مكلفين بإنفاذ القانون، لتصبح حالة من الفوضى والتجاهل التام للقانون الدولي، حيث أن عناصر من سيليكا قد وجهت انتقامها ضد السكان.

إن أعمال القتل العشوائي والقتل التي غالبا ما تكون محددة الأهداف، إلى جانب وحالات الاغتصاب المتفشية على نطاق واسع، والهجمات على السكان الأبرياء، وتجنيد الأطفال وتحويلهم إلى جنود بطريقة سافرة، ونهب المنازل – ليس منازل الأغنياء فحسب، بل أيضا منازل المواطنين الذين يكافحون من أجل توفير سبل معيشتهم أصلا – لم تنج منها حتى القرية التابعة لمنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، علاوة على الكنائس وغيرها. وقد استمرت هذه الأعمال لمدة شهرين تقريبا، منذ أن تولى ائتلاف الجماعات المتمردة ”سيليكا“ مقاليد السلطة. وقيادة الائتلاف لا تزال إما غير قادرة على السيطرة على صفوف ميليشيا الجماعات المتمردة – أو أنها غير راغبة في ذلك أصلا – علاوة على عجزها عن السيطرة على القادة العسكريين المحليين.

حشد قادة المنطقة جهودهم لملء الفراغ الأمني الذي أحدثه التمرد، فضلا عن محاولة احتواء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ يبدو أن البلد قد أصبح ملاذا آمنا لمختلف القوات المتمردة الأجنبية الساعية إلى استغلال الموارد الطبيعية التي تعرف بها جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشير الأدلة العامة إلى أن ممارسات التعدين السطحي لموارد الماس والذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى قد شهدت توسعا هائلا في المناطق التي يسيطر عليها ائتلاف سيليكا منذ بدء التمرد.

وتزداد هذه الصورة تعقيدا جراء تزايد انعدام الأمن في المنطقة المجاورة، إذ بات الصراع الآن يشكل تهديدا مباشرا لأمن البلدان المجاورة، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون. وتجعل هذه التهديدات الخطيرة لسلام وأمن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة وسط أفريقيا، من استتباب الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة ذات أولوية قصوى.

أرست مختلف مؤتمرات القمة التي عقدت في ليبروفيل وانجمينا، وفي برازافيل في الآونة الأخير، أساسا صلبا من القواعد السياسية التي يتعين على النظام الجديد في بانغي اتباعها، علاوة على وضع خارطة طريق واضحة للمهام التي يجب إنجازها حتى يتسنى استعادة النظام الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى. فأولا، يجب وقف جميع الأعمال القتالية، ولا بد من استعادة الأمن في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ثانيا، يجب استعادة النظام الدستوري، عملا باتفاقات ليبروفيل المبرمة في كانون الثاني/يناير، على أن يتولى رئيس الوزراء السلطات التنفيذية، في حين يتولى الرئيس الذي نصب نفسه ا،ميشيل دجوتوديا، رئاسة المجلس الوطني الانتقالي، ورئاسة الحكومة الانتقالية.

يشير السيناريو الذي يجري تنفيذه من قبل سلطات الأمر الواقع إلى حالة أخرى. ذلك أن المجلس الانتقالي، الذي كان من المفترض أن يكون ممثلا لجميع الانتماءات السياسية في البلد، وأن يضطلع بالدور التشريعي المنوط بالجمعية الوطنية، كان دون التوقعات هذه نظرا للخلاف بشأن الإجراءات التيرُشح أعضاؤه بموجبها. وعليه، فقد جاء القرار الذي اتخذه رؤساء الدول في مؤتمر القمة المعقود بنجامينا في ١٨ آذار/مارس بشأن توسيع عضوية تلك الهيئة إلى ١٣٥. وفي الوقت نفسه تقرر ألا تزيد مدة الترتيبات الانتقالية في على ٢٤ شهرا فقط، وتنتهي بإجراء الانتخابات التي لا يحق لقادة العملية الانتقالية الترشح فيها.

في حين أعلن السيد دجوتوديا صراحة قبول القرارات التي اتخذها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلا أنه مضى في تنفيذ نقيض تلك القرارات تماما. فهو لا يزال يصر على ممارسة دور رئاسي، ولا يكف عن الإشارة إلى

المراسيم التي تسميه رئيسا وعيّن بموجبها رئيسا للوزراء، يدعي أن له السلطة في تنحيته، خلافا لما تم الاتفاق عليه في ليبروفيل. ولا يزال يتولى إدارة البلد عبر المراسيم الرئاسية.

وقد أعلن المجتمع الدولي بحزم، وخصوصا الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومجلس الأمن، فضلا عن العديد من الدول الأعضاء على الصعيد الثنائي، تأييد الإطار السياسي الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لأجل جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، وإن كان لهذا الإطار أن ينجح، فلا بد من اتخاذ العديد من التدابير الهامة. وينبغي تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة لرئيس الوزراء ورئيس الحكومة الانتقالية في إطار الميثاق الانتقالي الذي يرسي القواعد الأساسية للعمل خلال الفترة الانتقالية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد ألحق الهجوم الذي شنه ائتلاف سيليكا الدمار بمعظم هياكل النظام القضائي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي الولايات القضائية الـ ١٠ في الجمهورية، دمرت عناصر سليكيا جل الهياكل الأساسية التي تدعم نظام العدالة، بما في ذلك المحاكم ومحاكم الاستئناف والسجون وسجلات السجون علاوة على ملفات المدعي العام. وبات نظام العدالة، بما في ذلك السجون، بحاجة إلى إعادة بناء كاملة، بعد أن أنفقت عليه موارد هائلة عبر صندوق بناء السلام. ولا ريب أن إتلاف الملفات الإدارية المتعلقة بالميلاد سيسبب مشكلة خلال تسجيل الناخبين للانتخابات المقبلة.

وأسفر هجوم سيليكا أيضا عن تفكيك هياكل الشرطة وقوات الأمن والدفاع الوطنية. وتفككت أيضا قوات الدرك والشرطة والجيش الوطني. وعلى الرغم من النداءات المتكررة لتلك القوات باستئناف مهامها، فلم يفعل ذلك حتى الآن سوى عدد ضئيل من ضباط الشرطة والقوات المسلحة الوطنية.

وتؤكد الأزمة الراهنة على الحاجة الملحة إلى إصلاح قطاع الأمن وإنشاء قطاع أمني فعال وشامل وقادر على توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تستند عملية إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع إلى توافق الآراء السياسي. وينبغي أن تشمل استعادة سلطة الدولة، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرامج من أجل إنعاش المجتمعات المحلية، فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن والدفاع النظامية.

ولا تزال الانتهاكات وإساءة المعاملة التي ارتكبها مقاتلو سيليكا وغيرهم من العناصر المسلحة الأخرى، بما في ذلك حالات الاغتصاب والتشويه وتجنيد الأطفال والزواج القسري، تشكّل مصدرا للقلق البالغ فيما يتعلق بحماية المدنيين. فهي تشكّل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وقد أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن الأمين العام، عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الأهمية بمكان أن يدعو المجلس بشكل حازم إلى وقف تلك الانتهاكات فورا، وأن يساءل الجناة عن تلك الأعمال على أساس فردي. ونرى أن الوقت قد حان لأن ينظر المجلس في فرض جزاءات ضد مدبري ومرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة. ولا نريد ألا يكون أمام السكان المغلوبين على أمرهم خيار وحيد هو أخذ القانون بأيديهم. وما تزال المحكمة الجنائية الدولية أيضا ترصد التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب، في حين أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بيانا يحذر من أن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين قد رصدت من قبل مكتبها عن كثب. ونرى أن على المجلس أن يبعث برسالة مماثلة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد أدت الأزمة الأخيرة إلى تفاقم حالة صعبة أصلا يعانيها السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق المدنيين وتنقلات السكان مستمرة. فقد سجل الآن أكثر من ٠٠٠ ٤٩

لاجئ في البلدان المجاورة منذ كانون الأول/ديسمبر، بشكل أساسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون. وينبغي ألا ننسى أن جميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى يبلغ تعدادهم ٤,٥ مليون نسمة. ولا تزال أعداد كبيرة من اللاجئين تصل إلى تلك البلدان. وبالإضافة إلى أولئك الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٧٣ من الذين شرّدوا منذ كانون الأول/ديسمبر، فقد تم تشريد ٠٠٠ ٣٣ أشخاص آخرين، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للمشردين داخليا إلى ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ شخص.

وقد شهد عدد الهجمات العنيفة زيادة كبيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٣ نتيجة لاستمرار انعدام الأمن في البلد.

وتُعزى هذه الهجمات بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة إلى الجماعات المسلحة. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، تعرض شخص واحد على الأقل للهجوم يوميا.

ووفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن ٦٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، الذين يعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم، متضررون من الأزمة الراهنة. وتشير تقديرات إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص، بما في ذلك ٠٠٠ ٥٧ طفل دون سن الخامسة، معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد خلال موسم الجدب المقبل، من الآن وحتى أيلول/سبتمبر. ومن المحتمل أن تزيد هذه الأرقام مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن الأزمة. وإذا لم توزع البذور خلال الموسم الزراعي الحالي، بالاقتران مع الزيادة في الأسعار التي كشفت عنها التقييمات الصادرة مؤخرا في بانغي، قد تكون هناك مخاطر من حدوث نقص في المواد الغذائية الأساسية. ويمكن أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى انعدام حاد في الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وفي ظل إغلاق المدارس أو احتلالها وغياب المعلمين، فإن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦٥٦ طفل لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على التعليم حاليا.

وتمثل صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن ومحدودية شبكات الطرق العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة. وقد أصبحت إمكانية الوصول محدودة بشدة منذ كانون الأول/ديسمبر في خضم انهيار القانون والنظام، حيث تعرض العديد من مكاتب المنظمات الإنسانية ومستودعات المواد الإنسانية للنهب في جميع أنحاء البلد. وبينما وافقت جميع الأطراف من حيث المبدأ على تيسير وصول المساعدات الإنسانية، فإن انعدام الأمن يحد من قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك المشردون داخليا والمجتمعات المحلية المُضيفة وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من هذه العقبات، توفد وكالات وبرامج الأمم المتحدة بعثات تقييم مشتركة إلى الميدان لتحديد الاحتياجات والآثار الإنسانية المترتبة على الأزمة. وكشفت البعثات الموفدة إلى بعض المقاطعات عن تدهور الحالة الإنسانية في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية والتغذية والحماية والأمن الغذائي والتعليم. وسُجلت الاحتياجات الأشد إلحاحا في قطاع الأمن الغذائي حيث عدلت الأسر المعيشية نظامها الغذائي عن طريق تغيير مصادرها الغذائية، فضلا عن الحاجة إلى التخلص من القمامة. ومن المقرر إجراء مزيد من التقييمات في الأسابيع المقبلة.

وتمس الحاجة إلى تمويل إضافي لدعم قدرات الاستجابة الإنسانية. وفي ١٠ أيار/مايو، كان قد تم تمويل النداء الإنساني السنوي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، وقيمته الإجمالية ١٢٩ مليون دولار، بنسبة ٢٩ في المائة. وفي آذار/مارس، أفادت تقديرات بأن ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٤٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الجديدة الناجمة عن الأزمة. ومن المحتمل أن يواصل هذا المبلغ زيادته.

وأعتقد أن ثمة حاجة ملحة إلى المساعدة في استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي القيام بذلك

من خلال نشر قوة أمنية محايدة لاحتواء حالة الفوضى الراهنة ولإجبار العناصر المتمردة على الامتثال للإطار الأمني الذي تم إرساؤه في ليبرفيل. وينص هذا الإطار على تجميع/إعادة تجميع جميع أفراد قوات الأمن ونزع سلاحهم وتسريحهم وفرزهم بغرض استيعابهم في قوات الأمن بعد إصلاحها. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يتصرف بسرعة من أجل حماية أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من اعتداء الجماعات المسلحة عليهم. والحالة في بانغي ملحة بوجه خاص، حيث أن المدينة تضم أكبر تجمع سكاني – حوالي ١,٥ مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ ٤,٥ مليون نسمة في جميع أنحاء البلد. ولكن هذا الجهد ينبغي ألا يقتصر على بانغي.

فوجود مثل هذه القوة المحايدة لتحقيق الاستقرار، إلى جانب الدعم السياسي الوثيق للجنة المتابعة التي أنشأتها المنطقة وفريق الاتصال الدولي المنشأ للتو لدعم عملية التحول، أمر بالغ الأهمية في توفير غطاء أمني وسياسي من شأنه أن يمكن السلطات من تنفيذ اتفاقات ليبرفيل وأن يسمح لرئيس الوزراء بأداء دوره بصفته الرئيس التنفيذي للحكومة. وسيساعد الجهد الدولي أيضا على ضمان عدم إساءة استخدام المساعدات على نحو يؤدي إلى تفاقم الإفلات من العقاب والاستبداد.

ونرحب بالمبادرة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتي تهدف إلى زيادة حجم قوتها إلى ٢ ٠٠٠ فرد، وهو أمر يتطلب دعما عاجلا من المجتمع الدولي. وسيكون من المهم للغاية أيضا أن تستعرض القوة الإقليمية أهدافها الاستراتيجية ومفهوم عملياتها لتعزيز القوة. وهناك اجتماع يُعقد اليوم للنظر في هذه المسألة على وجه التحديد. ويتعين أن يتبع هذه المبادرة القصيرة الأجل إنشاء قوة إقليمية موسعة على وجه السرعة، ربما بتنسيق من الاتحاد الأفريقي وبدعم من المجتمع الدولي. غير أنه، وعلى المدى القريب جدا، لا بد من التوصل إلى ترتيب انتقالي لوقف المجازر الحالية.

ومن خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل المنظمة عن كثب مع المنطقة لتحديد معايير الانتقال، استنادا إلى مبادئ ديمقراطية قوية وإلى الشرعية. وقد علمتنا التجربة أن هذه المبادئ ليست مجرد كلمات، ولكنها تمثل أسسا في غاية الأهمية للسلام والأمن المستدامين. ولإنشاء إطار سياسي دائم وذي مصداقية في أعقاب المرحلة الانتقالية، يجب وضع الأسس الآن. والمهام الانتقالية الحاسمة، مثل إنشاء هيئات إدارة الانتخابات؛ وتحديد الدوائر الانتخابية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والهيكلة الإقليمية؛ واستحداث آليات لسيادة القانون والعدالة؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وما إلى ذلك، تتطلب وجود هيئة تمثيلية تعبر عن مصالح المجتمع بأسره، وإلا فإن الانتقال قد يؤدي إلى جولة أخرى من الصراع. ولذلك، نصر على أن اتفاقات ليبرفيل هي الأساس القانوني.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن دور رئيس الوزراء بوصفه الواجهة القانونية للعملية الانتقالية بالغ الأهمية لأن هذا المنصب كان نتاج اتفاق شاركت فيه جميع الأطراف. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي ألا نشجع نظاما للإفلات من العقاب في حالة تشهد الإطاحة بنظام ديمقراطي باستخدام قوة السلاح، حتى عند مواجهة تحديات خطيرة في مجال الحكم. وقد كان الهدف من اتفاقات ليبرفيل معالجة بعض المظالم التي عرضها المتمردون مع احترام الإطار الديمقراطي. وأسقط الانقلاب هذه العملية الانتقالية وفرض نظاما جديدا بالقوة. ومن المهم للغاية أن ندعم المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الإقليمية في إعادة إرساء المبادئ الأساسية لاتفاقات ليبرفيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة فوغت على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد تيانغيه (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل خلال فترة ولايتكم. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، الممثل الدائم لرواندا، على العمل الذي أنجز تحت إشرافه خلال شهر نيسان/أبريل.

إن تقرير الأمين العام (S/2013/261) المقدم إلى المجلس يمثل فرصة بالنسبة لي ولبلدي للتعبير عن امتنان جمهورية أفريقيا الوسطى للأمين العام، السيد بان كي – مون، على دعم الأمم المتحدة المستمر للسعي لإحلال السلام وتثبيت الاستقرار وإحداث التنمية في هذه الدولة الهشة للغاية، التي تعاني من عدم الاستقرار باستمرار تقريبا. وهنا نود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة، السيدة مارغريت فوغت، وكذلك مجمل فريقها.

التقرير المعروض علينا واضح وموجز في وصفه للحالة الواقعية في جمهورية أفريقيا الوسطى كما كانت عليه في السابق وكما هي عليه الآن. وتتكشف مأساة لم يسبق لها مثيل أمام أعيننا اليوم في هذه الدولة التي يسكنها ٤,٦ ملايين نسمة، ونحن نأخذ علما بذلك. كما يجب أن تحتل أزمة أفريقيا الوسطى، التي لطالما جرى نسيانها، مرة أخرى مركز الصدارة وتدرج على جدول أعمال مجلس الأمن.

تتميز المأساة التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى على جميع المستويات بالإخلال بالنظام العام، وارتكاب أعمال عنف، وانتهاكات، وإعدامات بإجراءات موجزة، وحالات اغتصاب، وتجنيد للأطفال، وارتكاب جرائم ضد التراث العالمي الخاص بالحياة البرية، تجسدت في حوادث الصيد غير المشروع في محمية دزنغا سانغا الأسبوع الماضي، التي قتل فيها أكثر من ٢٠ فيلا. وكان لها حتما أثر إنساني، بما في ذلك المزيد من انعدام الأمن.

منذ الاستيلاء على عدد من المدن في المقاطعة ونهبها، وحتى دخول قوات سيليكا العاصمة بانغي في ٢٤ آذار/مارس، شهدت مدينة بانغي ما يقرب من ثلاثة أسابيع من إطلاق نار من أسلحة خفيفة وثقيلة، مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان داخل المدينة وخارجها. وقد اتسم ذلك بانعدام الأمن الناجم عن عمليات السلب والنهب والاغتصاب والتدمير والقتل التي ترتكبها العناصر الخارجة على القانون المنتمية إلى ميلشيات سيليكا. وهذا ينطبق أيضا على أولئك المكلفين بحماية المنشآت العامة والخاصة. وجعل انعدام الأمن على الطرق حركة الأشخاص والبضائع مستحيلة، مما أعاق التعافي الاقتصادي.

إن استمرار انعدام الأمن على مستوى البنية التحتية الاستراتيجية، مثل منشآت تخزين الوقود في كلونغو والمرافق ذات الصلة بالمياه وتوزيع الكهرباء وأنشطة تجريف نهر أوبانغي، والنهب المنظم للوثائق والمواد المكتبية من الإدارات، والمنتجات الصيدلانية والمواد الطبية والطبية البيولوجية من المستشفيات، وتدمير مرافق الإنتاج، مما جعل من المستحيل بالنسبة لمعظم الشركات دفع الرسوم الجمركية والضرائب إلى الدولة، وشكل تهديدا للاستقرار الناجم عن اتفاقات ليبرفيل وقرارات مؤتمرات القمة المتعاقبة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي عقدت بنجامينا، في تشاد. وتربك كل تلك الانتهاكات حياة الناس اليومية، وتقدم مثالا مؤلما ومثيرا للقلق بشكل خاص عن الحالة.

مع ذلك، وبصفة عامة، فإن عملية إقامة الهياكل التي أوصى بها مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات، الذي عقد بنجامينا في ١٨ نيسان/أبريل، تمضي إلى الأمام على نحو مرض لمواطني أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمت.

لكن الحالة لا تزال مثيرة للقلق، رغم حسن نية الحكومة والجهود التي تبذلها بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. في الواقع، لا تزال بعض الحوادث التي جرت ملاحظتها مصدر قلق للرأي العام على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن أن تعيق الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية.

نظرا إلى حالة الفوضى تلك، التي تسببت في وقوع اضطرابات عميقة داخل الدولة، ما الذي نعتزم القيام به، وكيف سنقوم به؟

أولا وقبل كل شيء، من الناحيتين المؤسسية والسياسية، وفقا لتوصيات مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد بنجامينا في ١٨ نيسان/أبريل، سيجري خلال الأيام المقبلة، عقب مشاورات واسعة، تشكيل حكومة، حكومة وحدة وطنية.

على الرغم من أنه كان من المفترض أن يضم المجلس الوطني الانتقالي ١٠٥ أعضاء، زادت السلطات دون الإقليمية للجماعة عدده ليصبح ١٣٥ عضوا، وذلك لضمان أوسع تمثيل ممكن في عملية إدارة المرحلة الانتقالية.

ينبغي إلغاء مكتب المجلس الوطني الانتقالي الذي انتخب بطريقة غير قانونية، خلال الأيام القادمة وذلك حتى يتكيف مع الظروف الراهنة. أود أن أذكر هنا، بأن الجماعة قد رسمت الخطوط العريضة لهذا التحول السياسي خلال مختلف مؤتمرات القمة التي عقدت بنجامينا يومي ٣ و ١٨ نيسان/أبريل، وكذلك في برازافيل، في ٣ أيار/مايو.

ورد بوضوح في إعلان نجامينا بأنه ليس بوسع جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية، بمن في ذلك رئيس المرحلة الانتقالية، ورئيس الوزراء، والوزراء وأعضاء مكتب المجلس الوطني الانتقالي، تقديم ترشيحهم خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة.

إننا نشير إلى أن المجتمع الدولي قد دان بشكل لا لبس فيه التغيير القسري وغير الدستوري. ومع ذلك، أحاطت الجماعة علما بانتخاب المجلس الوطني الانتقالي للسيد ميشال دجوتوديا رئيسا للجمهورية وخولت له لقب رئيس الفترة الانتقالية. واعترفت الجماعة أيضا بشرعية رئيس الوزراء، لأنه كان رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية التي أنشئت بموجب اتفاقات ليبرفيل المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية وسيادة القانون، أدى كما أشرنا، انهيار الدولة وغياب أي قوات دفاع أو أمن، إلى حدوث فراغ أمني أدى إلى فوضى عارمة، عرفت انتشارا للعنف ووقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات السلب والنهب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والعنف الجنسي المرتكب ضد النساء والأطفال، وحالات التعذيب، والاغتصاب، والقتل المستهدف، وتجنيد الجنود الأطفال وغيرها من الفظائع التي ارتكبتها عناصر سيليكا غير المنضبطة وجماعات مجهولة.

لم يجر استثناء الأمم المتحدة من ذلك، حيث جرى نهب مساكن الموظفين الوطنيين والدوليين على حد سواء ونهبها، وسرقت مركبات. إن بانغي تشهد حالة تنذر بالخطر، حيث بلغ نهب وسلب المنازل مستوى غير مسبوق ولا يمكن تصوره، مما أرجع البلد عدة عقود إلى الوراء. وصاحب ذلك كله حوادث سرقة للسيارات وسطو مسلح. والمدارس والعديد من المحلات التجارية لم تُعِد فتح أبوابها على نحو كامل بسبب انعدام الأمن.

والظروف الأمنية خارج بانغي آخذة في التدهور، إذ تقوم عناصر جماعة سيليكا بأعمال التخريب، وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على السكان المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال النهب تستهدف أساسا غير المسلمين وتتفادى

المسلمين. وهذه الحالة تثير مشاعر السخط لدى الطوائف المسيحية وتشعل التوترات الدينية.

وأخيرا، تؤثر أجواء انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية قاطبة.

إن جيش الرب للمقاومة يتعزز في المناطق التي ينعدم فيها القانون، ولا يزال يشكل تهديدا للأمن وسيادة القانون، إذ قَتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص ونَفذ عمليات اختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت ذاته، قُتل أحد قادة الجماعة وانشق بعض مقاتليها. وأعلنت أوغندا في مرحلة من المراحل تعليق أنشطة الرصد التي كانت تقوم بها في المنطقة التي يسيطر عليها جيش الرب للمقاومة، في أعقاب البيان الصادر عن رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، لكنها تراجعت عن قرارها بعد التوصل إلى اتفاق بين مختلف المؤسسات المشاركة في البحث عن جوزيف كوني ورجاله.

ونلاحظ أن الهجوم الذي نفذته جماعة سيليكا دمر جزءا كبيرا من النظام القضائي في البلد والهياكل الإدارية فيه، بما في ذلك مقرات البلديات. وسيثير ذلك في نهاية المطاف الأسئلة عن قوائم الناخبين في العملية الانتخابية القادمة. والهجوم الذي نفذته جماعة سيليكا دمر أجهزة إنفاذ القانون. فقوات الدفاع والأمن – الدرك والشرطة والجيش – تفككت. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة التي وُجهت إلى الأفراد السابقين في قوات الدفاع والأمن بغية العودة إلى عملهم، حتى الآن لم يعد سوى عدد قليل من ضباط الجيش والشرطة إلى عملهم. وعلى الرغم من سيطرة جماعة سيليكا على جميع الدعائم السياسية والعسكرية في البلد بعد استيلائها على السلطة، فإنها غير قادرة على استعادة النظام.

وعلى الرغم من جهود الحكومة في ميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، فإن نتائجها لم تكن متسقة مع ما استثمرته من إمكانات من أجل ذلك.

وقد شهدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي نشرت نحو ٧٠٠ رجل، ازدياد عدد أفرادها إلى ٠٠٠ ٢ نسمة، مما يدل على الضرورة الملحة لنشرهم بعد تجهيزهم وتدريبهم بصورة كاملة، ومنحهم ولاية لاستخدام القوة. وإصلاح قطاع الأمن، الذي أُجل لفترة طويلة، ينبغي تنشيطه بغية وضع الأساس لإنشاء قوات جديدة للدفاع والأمن.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، فإن الحالة المتردية أصلا ازدادت تفاقما خلال الصراع، إذ اتسمت بحالات الإعدام خارج القضاء، والهجمات المحددة الأهداف ذات الدوافع الدينية أو القبلية، وأعمال العنف ضد النساء والفتيات، وتجنيد الأطفال الجنود، وما إلى ذلك. ومجمل القول إن انتهاكات حقوق الإنسان بكل أشكالها قد ارتُكبت، ويجب علينا أن نوجد السبل والوسائل لوقفها. وقد تدهورت الحالة الإنسانية بعد سقوط بانغول. فقد فر نحو ٠٠٠ ٤٧ شخص من البلد بحثا عن اللجوء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، والكاميرون وتشاد. ونحو ١,٥ مليون نسمة شردوا داخليا. ومما عقد أعمال الإغاثة وأشكال المساعدة الأخرى المقدمة إلى السكان، انعدام ممر لإيصال المساعدات الإنسانية، وانعدام الأمن، ونهب الممتلكات والمخازن والمركبات المملوكة للمنظمات غير الحكومية.

إن هذه حالة الفوضى هاته تجعلنا نطلب إلى مجلس الأمن أن يدرج الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعماله حتى لا تصير بعد الآن أزمة منسية. وأمام حل الجيش، ولإنقاذ شعب يعاني معاناة شديدة، وقبل أن يتم النشر الذي لا غنى عنه لقوة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوطيد السلام بقوام ٠٠٠ ٢ رجل – التي نأمل أن تكون مفتوحة أمام للدول غير الأعضاء في الجماعة – فإننا نطلب إلى فرنسا، التي أناطت بها الأمم المتحدة ولاية واضحة، أن تتدخل باستخدام القوة لنزع سلاح جماعة سيليكا، التي ابتُلي أبناء أفريقيا الوسطى بمقاساة اعتداءاتها. كما نطلب إلى الاتحاد

الأوروبي والاتحاد الأفريقي بذل كل ما بوسعهما لتمويل و/أو توفير موارد أخرى للقوات التي ستتدخل في إطار تلك البعثة. ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تعين مقررا خاصا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تحديد نطاق الجرائم المُرتكبة ومحاكمة مقترفيها أمام المحاكم الوطنية والدولية، وتساعد على فتح الممرات الإنسانية لتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من تقديم الإغاثة والمساعدة إلى الأشخاص المشردين والسكان الآخرين. ونناشد المجتمع الدولي أن يقوم بحشد وتقديم المساعدات الكبيرة في حالة الطوارىء التي لا بد منه لكفالة بقاء أكثر من ١,٥ مليون نسمة من الضحايا الذين ينتظرون الإغاثة.

وأخيرا، نقترح تعيين رئيس لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، وهو المنصب الشاغر حاليا، وذلك بالتوصل إلى اتفاق متبادل مع سلطات أفريقيا الوسطى. وعندما نتمكن من تسوية الحالة الأمنية، حتى وإن فعلنا ذلك بصورة جزئية، فإننا سنتمكن من إعادة بناء الدولة والنظر بهدوء في التحضير للانتخابات الشفافة والنزيهة التي يصبو الجميع إليها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن خالص امتنان حكومة بلدي للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ودول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، ولكسمبرغ، وأستراليا، والصين، واليابان، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والمملكة المغربية، وأوغندا، وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين ايدوا دوما جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها الحثيث إلى السلام والاستقرار.

ونطلب إلى جميع من أصيب بالملل أن يواصلوا على الرغم من ذلك ثقتهم جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملهم من أجلها. ومساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى تعني مواصلة تثبيت الاستقرار في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية. ومساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى تعني توطيد السلام في أفريقيا. ومساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى تعني الوفاء بواجب تضامن المجتمع الدولي مع عضو من أعضائه يصبو إلى الحياة والسلام ورفاه أبناء شعبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية) يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وآمل بادىء ذي بدء أن أرحب بحضور دولة السيد نيكولا تيانغاي، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أن أعرب عن تهانيّ وإعجابي بالتضحية التي يقدمها من أجل إنقاذ بلده.

أود أيضا أن أرحب بحضور السيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أحطت علما ببيانها الهام والمؤثر بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أن أقتبس ما قاله فخامة إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مخاطبا نظرائه بنجامينا في ١٨ نيسان/أبريل خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة بشأن الحالة في تشاد:

”إن جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة جرح في قلب أفريقيا الوسطى. فعلى الرغم من جميع وسائل الانتصاف من أجل إيجاد حل للأزمة في البلد، لم يلتئم الجرح إلا ظاهريا. نحن بحاجة إلى الانخراط بجدية لإنهاء حالة عدم الاستقرار المتكررة – ويحدوني الأمل أن يتم وضع حد لها هذه المرة بصورة حاسمة.“

يجب علينا كفالة ألا يتحول الجرح إلى غنغرينا ويعدي المنطقة دون الإقليمية برمتها. والمؤشرات على حدوث هذه العدوى موجودة بالفعل، كما أوضحت الممثلة الخاصة للأمين العام. منذ ٢٤ آذار/مارس، تدهورت بشكل ملحوظ الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ما برحت تبعث على القلق بما فيه الكفاية. لإذ تواصل الجماعات المسلحة غير المسيطرعليها، التي تتألف من عدة آلاف من الرجال، عمليات نهب والابتزاز وارتكاب الفظائع في طول البلد وعرضه. وسكان البلد ينتظرون في كرب وبدون جدوى أن يتخذ مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إجراءات ملموسة لتوفير حماية أفضل لهم.

دان المجتمع الدولي التغيير غير الدستوري الذي وقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك دانته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعدم الاعتراف بالشخص الذي نصب نفسه رئيسا. بعد ذلك، أدت السياسة الواقعية إلى قيام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالدعوة إلى خطة لإنهاء الأزمة، من شأنها أنها في الوقت الذي تستعيد مستوى معين من القانون والنظام، تأخذ في الحسبان الحقائق على أرض الواقع. لذلك تم إنشاء المؤسسات الانتقالية لمدة ١٨ شهرا، بما في ذلك خريطة طريق للحكومة الانتقالية من أجل معالجة الحالة. حددت الاتفاقات السياسية الموقعة بليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير الالتزامات الأساسية للفترة الانتقالية.

وكما يعلم المجلس، عقب الانقلاب، عقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنجامينا في ٣ نيسان/أبريل. ضم المشاركون، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السيد جاكوب زوما، فخامة رئيس جمهورية بنن السيد بوني يايي،، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

ذلك الاجتماع لم يدن فحسب الاستيلاء على السلطة بالقوة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه دعا أيضا زعيم تحالف سيليكا، السيد ميشيل جوتوديا رئيس، الشخص الذي نصب نفسه رئيسا، إلى الامتثال لاتفاقات ليبرفيل.

في نهاية مؤتمر القمة اقترح رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، إنشاء فريق يضم جميع قوى البلد القادرة على القيام بمهام السلطة التنفيذية والجمعية التأسيسية. وينبغي أن يجري ذلك في سياق المشاركة الواسعة النطاق من جانب كل من الموقعين على اتفاق ليبرفيل والمجتمع المدني أو العناصر السياسية. تم الاتفاق أيضا على مبدأ دعم عملية الانتقال من خلال لجنة رصد وإنشاء فريق اتصال دولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف. إن جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الشحص الذي نصب نفسه رئيسا قبلوا دون شروط بخريطة الطريق التي اقترحها مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

في ضوء هذه الخلفية، ووفقا لأحدث المعلومات المتاحة لنا، وعلى أساس مشاورات واسعة النطاق، إوكل للمجلس الوطني الانتقالي القيام بمهام الجمعية التأسيسية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة في البلد. كما أكد رئيس الوزراء، فإن المهمة الرئيسية للجمعية التأسيسية هي وضع الدستور استعدادا للانتخابات في غضون ١٨ شهرا. وانتخب المجلس الوطني الانتقالي رئيس رئيس تحالف سيليكا رئيسا للفترة الانتقالية. مع ذلك، ينبغي توسيع المجلس لجعله أكثر شرعية، وأفضل تمثيلا لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد جرى تمديد ولاية رئيس الوزراء تيانغاي المعين بموجب اتفاقات ليبرفيل، لتشمل المزيد من السلطات، ولا يمكن إقالته خلال الفترة الانتقالية. إذا اقتضت الظروف ذلك، يجوز للرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين، بالاتفاق المتبادل، إعادة

تنظيم الحكومة. ولا يجوز للرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين وأعضاء الحكومة الانتقالية الآخرين خوض الانتخابات المقبلة. بموجب شروط المرحلة الانتقالية، سيتم تنظيم استفتاء دستوريا وانتخابات برلمانية ورئاسية على أساس نظام قانوني وجدول زمني توافقي يتم وضعهما للعودة إلى النظام الديمقراطي والدستوري الذي لا خلاف عليه. من الواضح أنه ليس من الممكن تحقيق أي شيء بدون الأمن للأشخاص والممتلكات أو بدون الموارد المادية والمالية التي تحتاجها السلطات الانتقالية للقيام بواجباتها. ومعالجة هذه المسائل بالتحديد هي التي حدت بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الموافقة على إنشاء فريق الاتصال الدولي، الذي عقد اجتماعه الأول ببرازافيل في ٣ أيار/مايو.

أما على الجبهة الأمنية، فمن الضروري تحييد الجماعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نأخذ في الحسبان إعلان نجامينا الذي الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤرخ ١٨ نيسان/أبريل، الذي يؤكد على الحاجة إلى تجميع كل العناصر العسكرية غير الخاضعة لضوابط. من الجدير بالذكر أيضا أنه من أجل كفالة الحد الأدنى من الأمن في البلد، ينبغي زيادة قوام القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا ليصل إلى ٢ ٠٠٠ جندي، وفي الوقت نفسه ينبغي للمجتمع الدولي دعم وطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما قويا من حيث الموارد المادية والمالية من أجل زيادة قوتها العاملة وتعزيز فعاليتها. مفوضية الاتحاد الأفريقي مدعوة إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تقييم احتياجات البعثة في مجالات الموظفين والمعدات والتمويل. وينبغي لأفريقيا والمجتمع الدولي بأسره تأييد مهمة تشكيل القوات استنادا إلى مفهوم للعمليات ومفهوم الدعم اللوجستي.

من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، تقديم المساعدة والمؤازرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي في ضائقة شديدة بالنظر إلى الفوضى السياسية والاجتماعية السائدة في البلد.

في غضون ذلك، لا تزال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تبذل كل ما بوسعها لمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت ذاته تواصل قواتها المتواضعة العمل في الميدان بهدف مساعدة السلطات الانتقالية على التخفيف من انعدام الأمن قدر الإمكان. ومن الضروري أن تلتزم أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره باتخاذ إجراءات ملموسة، جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن مؤازرة السلطات الانتقالية من أجل مساعدة السكان المعرّضين للخطر.

في الختام، أود أن أبلغ المجلس بأن الرئيس المؤقت لجمهورية أفريقيا الوسطى قد بدأ زيارة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية للتو، بدءا من تشاد. وفي ذلك الصدد، فقد حث الرئيس ديبي إتنو – بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – الرئيس المؤقت على احترام التزاماته كاملة، وخصوصا تلك التي تتعلق بكفالة استعادة النظام والأمن على وجه الاستعجال، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.